

الافتتاحية

..نظام.. نتاشاور..
نقر.. من أجل الوطن..

لعل ما يتعرض له المجتمع العراقي من ضغوطات على المستوى الخدمي والامني والمادي ولد حالة من (المستربية) التي ادت الى ربوة افعال على المستوى الشخصي والاجتماعي او ربما تحولت الى ظاهرة تعم عبر التناهير والخروج الى الشوارع للتعبير عن الاستياء من النقص الحاد في الخدمات ومن تماطل بعض المسؤولين للمناصب التنافسية والتشريعية في اداء مهامهم الموكلة لهم قبل الشعب .. وعلى الرغم من هذا الواقع الذي لابنها بالانفراج في القريب العاجل فقد عبرت المظاهرات الاخيرة في بغداد وبعض المحافظات عن عمق التلامم مابين الاجهزه الامنية والمواطنين وكانت وطنية ونونوجية من خلال الشعارات والاعلام العراقي التي رفعت لاصال صوت الشعب الى الجهات المسؤولة وفق الاطر الديocratique وحرية التعبير التي ضمنها الدستور . واقول ان هذا البلد محظوظ بشبابه ورجاله وتنبيه المنشقة فهن من يذود بالغالي والنفس عن ارض العراق وشعبه وقدساته .. وشباب يدعي عن حقوقه بالكلمة الحرة والتظاهر السلمي بصورة حضارية ..

هذا الوعي الشعبي والروح الوطنية تمثلت تهديداً حقيقياً لاداء العراق والدول التي تسعى للنيل من كيانه وارضه وروح ابنائه الثوقة للبناء والسلام والاستقرار وهذا معاشر المظاهرات والمؤامرات مستمرة على مواطنيه منذ عقود مضت .. بمساندة ودعم بعض الطائفين والمستبدفين من اغراق العراق بالازمات والحروب ودوسه الارهاب ..

وطالما قرعوا الطبول لأشعله بنيران الفوضى .. وفي هذه المرحلة على مفتني الشعب ان يعبروا عن موافقهم المؤيدة للجماهير والداعمة لاي تحرر ايجابي الهدف منه تقويم اداء السططين التقنية والتشريعية وتخفيف الاعباء عن كاهل المواطنين الذين فرضت عليهم هذه الفروض الاستثنائية وعدم الاعتكاف بالتصريحات الاعلامية التي تتمثل حلو غير منتبه الى ماقرر بإجراءات سريعة وجريئة واملتها كتف المفسدين اينما وجدوا وان يؤذن باننا في مرکز واحد واعدائنا يحيطون بنا ..

لاسيما وان بعض الجهات تستعين لاستغلال المظاهرات لضرر العمالة السياسية برمتها وامحوا اراك الوضع الامني لزيادة نفقة المواطنين على الحكومة والبرلمان وهذا مالم يطالب به المتظاهرون قطعاً .. وكانت الطلب واضحة لتحسين الوضع الخدمي والاقتصادي ..

بالخصوص وان معظم الموظفين لم يستسلموا رواتبهم في ظل تراكم الازمات وازدياد اعداد العاطلين عن العمل وعدم وضع الحلول واستمرار

الوعود التي تقدم بالتجاذبات السياسية الخ.. هذه الاسباب مجتمعة تمثل ارهاقاً واستنزافاً لقدرة المواطنين وهذا نتاج الى رؤيتها فاقانة وقرارات مدروسة من قبل الحكومة والبرلمان وان نعزز من عزيمة المقاتلين ورعاية عوائلهم الصابرية واحتواء الازمات بالتنازل عن الامور الشخصية حفاظاً على كرامة المواطن وانشاله من همه وفهوم موقف سجل لكل من يحمل اسم العارق بعيداً عن المسئيات والمناصب والا الخاسر هو العراق وابنائه ومستبد هم اعداء الوطن وما اذكرهم

وزير العدل بصدّ تقديم طلب رسمي لتنفيذ اعدام مجرمي سبايكر في موقع المجزرة



بعنوان: السيد الوزير د. حيدر الزاملي،
والتي من شأنها ان تساهم في تحقيق
السيادة الوطنية، واجداد الردع اللازم
من تسلّل له نفسه المساس بامن البلاد.
الاحكام دون مصادقة رئاسة الجمهورية،
كون قرار تحويل وزير العدل بالتنفيذ بعد
في مجلس القضاء الاعلى ورئاسة
الوزراء، برفقة طلاب شهدوا
التحقيف. وفي سياق متصل، استطاعت
وافادتهم التي تؤكد ارتکابهم عمليات
قتل والاشتراك بمجازر وحشية اخراها
بحق الاٰهاليين وجاءت رود الاعمال
متباقة ومساندة لتجوّل الوزارة ممثل
من (١٧٠) من الابرياء.

الضحايا ولجميع العراقيين الشرفاء.
ونفي السيد الوزير، ما تداولته بعض
موقع التواصل الاجتماعي حول تنفيذ
حكم الاعدام بمحاجي مجزرة سبايكر
في موقع الجريمة، معرباً عن أمله بأن
يكون الموقف الدولي إيجابياً اذاء هذا
المطلب الشعبي، وان ينتسب موقفهم
مع ملحوظات العراقيين الذين شهدوا
على واحدة من اكبر الجرائم في تاريخ
البشرية. وتعهد السيد الوزير: بتبني
هذا المطلب ومتابعته قانونياً ومساسياً
معتبراً هذا القرار في حال الواقع
بحق سبايكر والتي سقط جراها اكثر
عليه وتنفيذه سيكون عيناً حقيقة لدى
القوانين الدولية. وأكد السيد الوزير:

جريمة سبايكر بإعادة المحاكمة
والمصادقة على أحكام الاعدام الصادرة
بحقهم في السرعة الممكنة وتسليمهم
إلى وزارة العدل بعد مصادقة رئاسة
الجمهورية. وقال السيد الوزير: أن خير
ما يقدم لنؤوي الضحايا المغضورين هو
إعدام هذه الشرذنة الضاللة المجردة في
مكان ارتكاب المجزرة في مدينة تكريت،
بما يحقق العدالة الحقيقة والخلاص
لذويهم، وسعياً نحو ايجاد رادع
يكلم جهود القوات الامنية في حربها
على الارهاب، وطالب وزير العدل
والقوانين الدولية. وأكد السيد الوزير:

العدل والمجتمع / قسم الاعلام

تبنت وزارة العدل المطالب الشعبية
بتغيل القصاص من عتابة الارهاب،
وفي مقدمتهم المدانين بجريمة سبايكر،
وتنبيه عملية اعدامهم في مكان الجريمة
(القصور الرئاسية) في تكريت انصافاً
لذويهم، وسعياً نحو ايجاد رادع
يكلم جهود القوات الامنية في حربها
على الارهاب، وطالب وزير العدل
والقوانين الدولية. وأكد السيد الوزير:
د. حيدر الزاملي، بعد عدم السماح لمرتكبي

وزير العدل يستقبل الامير انطونيو كوريلا

د. حيدر الزاملي يبحث افاق التعاون وعقد اتفاقية تبادل السجناء مع حكومة المملكة المتحدة



العدل والمجتمع / قسم
الاعلام
استقبل وزير العدل، د. حيدر الزاملي،
في مقر الوزارة، رئيس اللجنة
التحضيرية للوفد البرازيلي برئاسة
النائب الاميرال (انطونيو كوريلا)
والوفد المرافق له، وحضر الاجتماع
المذكور نائب رئيس البعثة للسفارة
البرازيلية في العراق السيد (موريت
درمون)، وحضر من وزارة العدل
المستشار (كريم خيسوس خصبال)
نائب رئيس مجلس شورى الدولة
والمستشار (منذر عبد الله حسن).
وقال المتحدث الرسمي للوزارة د. حيدر
السعدي: ان المباحثات مع رئيس

الى سوء الاعتداء على سيد
القضاء والقانونية ونظام السجون في
بريطانيا.
وأوضح السيد الوزير: ان الوزارة تعامل على سد
النقص في اعداد التعاون بين البلدين
المتقددين الى المعهد القضائي، واعتماد اليات القبول
والاختبارات الموضوقة امامهم في المعهد القضائي
والتي تقوم على اساس التقويم وتحسين المناهج
والدراسات، بينما ان الوزارة تسعى لفتح فروع
جديدة للمعهد القضائي في (بابل والبصرة) قريباً،
وهناك نية لفتح فرع ثالث في الموصى بعد تحريرها
لزيادة الكوادر القضائية والتي من شأنها ان تساهم
في سد النقص في هذا المجال.
 وأشار السيد الوزير الى ان ابرز المشاريع التي
تبناها في الوزارة مشروع المكتبة الالكترونية في
دائرة التسجيل العقاري والية تحويل العدل الورقي
الى الكتروني في كل مفاصلها، اضافة الى مشروع
المكتبة الالكترونية في دائرة الاصلاح الالكترونية.

العدل والمجتمع / قسم الاعلام
باحث وزیر العدل د. حيدر الزاملي، افاق التعاون
وبتبادل الخبرات وامكانية عقد اتفاقية تبادل
السجناء مع حكومة المملكة المتحدة.
وذلك خلال استقبال السيد الوزير لسعادة السفير
البرازيلي (فرانك بيكر) ومستشار سفير السيد
(كاشيل كليسون)، اذ رحب بالوفد الزائر ونطرق
الى عدة محاور اهمها، قبول الدعوة المقدمة من
السفير البريطاني الى معاولي وزیر العدل الى زيارة
المملكة المتحدة في اقرب فرصة بهدف توقيع اتفاقية
تبادل النزلاء بين البلدين، بعد انتهاء اجراءات
التحول بالتوقيع من الحكومة العراقية، كما تم
الاتفاق على وضع جدول لقاءات مع عدة وزراء في
الحكومة البريطانية يطلع فيها الوفد العراقي على

وزير العدل د. حيدر الزاملي الى دولة
البرازيل على هامش مشاركته في
المؤتمر ومعرض زيارة
لوزارة العدل تأتي عقب زيارة
لدورهم المميز في خدمة المواطن.. وكان من المفترض ان يمنع الموظفين مكافآت
مالية ولكن قلة التخصيصات المالية للوزارة وحالة التقشف العامة حالة دون ذلك
واكد السيد الوزير انكم تستحقون الافضل وتفانيكم لا يقدر بثمن ...

وزير العدل
يذكر ان زيارة الوفد البرازيلي
الى هامش مشاركته في
المؤتمر ومعرض زيارة
لدورهم المميز في خدمة المواطن.. وكان من المفترض ان يمنع الموظفين مكافآت
مالية ولكن قلة التخصيصات المالية للوزارة وحالة التقشف العامة حالة دون ذلك
واكد السيد الوزير انكم تستحقون الافضل وتفانيكم لا يقدر بثمن ...

بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك ووزير العدل د. حيدر الزاملي يوجه كتاب شكر
وتقدير الى جميع منتسبي وزارة العدل وب المختلفة درجاتهم الوظيفية تثميناً
لدورهم المميز في خدمة المواطن.. وكان من المفترض ان يتم منع الموظفين مكافآت
مالية ولكن قلة التخصيصات المالية للوزارة وحالة التقشف العامة حالة دون ذلك
واكد السيد الوزير انكم تستحقون الافضل وتفانيكم لا يقدر بثمن ...

توفير اجراءات العمل المناسبة تساهم في تقليل من الزخم الحاصل وتهدى من ظواهر الفساد

معدل انجاز معاملة المراجع في بعض دوائرنا لا تتجاوز الـ (١٥) دقيقة وفقا لظام (الكاونتر) والمعتمد في اغلب دوائر الكتاب العدول

تعد دائرة الكتاب العدول احد اهم الدوائر العدلية والتي تنظم وتوثيق التصرفات القانونية كافة، الا ما استثنى بنص خاص، كما ينطوي عمله على حفظ حقوق المواطنين، من خلال كشف الوثائق والمستمسكات المزيفة التي تسعى من خلالها بعض الافراد من ضعاف النفوس لتحقيق الربح السريع، وهذه الحالة تتطلب جهوداً استثنائية وخبرة كبيرة لتفادي حصول مثل هذه الاخطاء.



اجرى الحوار / غزوan عمران

في هذا الجانب، وقد انجزنا من خلال هذه المقابلات حيزاً كبيراً من المعاملات بصورة مباشرة، وما تم ملاحظته ان بعض المعاملات تتأخر بسبب الروتين لأن كاتب العدل يحتاج في بعض المعاملات ارسال بيان رأي للدائرة ذات العلاقة وبحسب القانون موجودة هيئه استشارية في دائرة الكتاب العدول تتولى النظر في كل المعاملات وتقديم بيان رأيها فيها، وهذه الحالة تأخذ وقت كبير لأن الموظف المختص لا يمتلك الخبرة الكافية للتعامل مع مختلف الحالات، ما يدفعه لارسال المعاملة الى دائرة الكتاب العدول الرأي الذي يمر من الدائرة الى المديرية والتي تنتهي الى الموضوع عن طريق الهيئة الاستشارية، ولكن اذا كان الموظف لما في المخواص ينجز المعاملة في ذات الوقت دون الحاجة الى هذه التفاصيل وبغض الملففين وبسبب عدم امكان مدير الخدمة الكافية لتفعيله والمقابلات مع الموظفين والمرجعين ساهمت بجسم العديد من هذه الحالات بسبب الاجراءات الروتينية، كما ان هذه المقابلات أسهمت في تجاوز العديد من الحالات وتقديم خدمات للمواطنين.

• عقدت دائرة الكتاب العدول ندوة تعريفية عن زيارة الرسوم لتسليط الضوء على مضمون هذا القانون والية استيفائه، ما هي ابعاد

هذا القانون وتداعياته؟

- عقدنا عدة ندوات بخصوص تعديل قانون الرسوم العدلية رقم

(١٤) لسنة ١٩٨١ والهدف الاساس

من القانون

ابعاده

الخاصية

على قيمة

العملة

في السوق

المحلية

بما يحقق

انتسجام

وتنال

بين الخدمة التي تقدمها الدولة وبين ما يدفعه المواطن من الرسوم لأن قيمة الدينار في اعوام الثمانينيات تختلف عنها في الوقت الحالي، ويدورنا قدمتنا فكرة عن المسؤولين عن احتساب الرسوم الموجودين في دوائر الدولة حول كيفية استيفاء المبالغ المحدة بالقانون وفي حال وجود بعض الاشكاليات او المستحدثات يتم تقديم الاراءات والجواب عن هذه الاجراءات، ولم نجد اي شكل ايجار مراجعة دائرة الكتاب العدول باستئجار عدم التزوير وكالة او غيرها من معاملات متعلقة بعمل الكاتب العدل في فترات متباينة لسنوات، مستثنى من ذلك التجار والمضاربين في سوق العقارات وهذه الشريحة لا تؤثر فيها قيمة الرسم والتي تتعذر منخفضة جداً اذ ما قبضت بالخدمات المقدمة لهم، كما ان هذه الخصوصية لا تدخل ضمن حساب وزاره العدل من المدراء العاملين برئاسة السيد احمد العبدالله صرف اجراءات ضممن المعاشرات في بعض الحالات التي تتعذر من احتساب الرسوم وذلك بحسب المعاشرات التي تتم في دورات الكاتب العدول، ولكن يتم التناهى فيه حتى اتنا ركنا على اجراء اختبارات ضمن المعاشرات للذين لا يحصلون على الرسوم العدلية التي تتعذر من ترسيخ المعلومات المقدمة في دورات الكاتب العدول، وهذا ينبع من عدم امتلاك بعض المواطنين للخبرة القانونية يساهم بمتحف كالهامة لنقل ملكية السيارة والتي قد تتسبب بالاستياء على كل ممتلكاته والتجسس على حقوق الزوج والطلاق من قبل الوكيل النظري في المعاشرات العاملين

توجيهات السيد الوزير رفعت مستوى العمل وطورت خبرات كوادرنا الوظيفية

بين

الجهات

اللهم

الى

جهود حثيثة من وزارة العدل للتخفيف عن كاهل المراجعين واجاز المعاملات بأقصر وقت

نواب ٨ فلك ارتبطت دوائر التسجيل العقاري عن الدوائر البلدية سيبال الروتين ويعين الرشوة



اعتبر نواب في
الجنتين القانونية
والنزاهة النيابيتين،
ان قرار مجلس الوزراء
بفك دوائر التسجيل
العقاري عن الدوائر
البلدية، سيقلل من
الروتين الذي يتعرض
له المواطن خلال
مراجعةه لدوائر
التسجيل العقاري،
اضافة الى ان هذا
القرار ايضاً، سيمعن
ممارسات الرشوة التي
يتعرض لها المراجع،
نتيجة طول اجراءات
التصرفات العقارية
التي تستمرة فترة
طويلة.

الدوائر غير التابعة لوزارة العدل، لكن تعمل بعض تلك الدوائر الى اقحام تعاملاتها المالية والرسوم وغيرها خصوصاً ضمن العاملة العقارية، التي تؤدي في النهاية الى طول اجراءات انجازها، مما يهدى الى ايجاد منافذ للرشوة من اجل اتمام المعاملة.

وفي هذا الصدد، يؤكد عضو لجنة النزاهة النيابية محمد كون، ان طول ادة انجاز العاملة وتقديرات انتهاءها تدفع بعض المواطنين الى انتهاج طرق غير قانوني لإنعام معاملاتهم. واضاف: اصحاب ممارسة الفساد، يسيرون في دوائر العقاري عن عمل البلديات، لافتاً الى ان المواطن يعني من مشاكل في بعض الدوائر خصوصاً تلك التي تتطلب براءات نهائية للعقارات بمقابل العمل د. حيدر الزاملي، وبنفسه ان اللجنة بدأت العمل بتاريخ ٢٠١٥/١/٢، وبعد اجتماعات مع اعضاء مجلس الوزراء حول مناقشات طويلة وحيثية استمرت

الضربيه والبلدية والعقاري، وكل هذا يستوجب الكثير من الوقت والجهد. وأشارت عضو اللجنة القانونية الى ان خبرتها كمحامية لـ ٢٢ سنة جعلها على دراية بمعاناة المراجعين في الدوائر التي يتم اقحام تعاملات رسمية اخرى فيها، مشددة في الوقت ذاته، انها ستكون من اشد الداعمين لعمالة المواطنين في دوائر التسجيل العقاري، بمقدار مدير عام دائرة التسجيل العقاري مهدي طالب، والذي حظي بموافقة وزير العدل د. حيدر الزاملي، بهدف تبسيط اجراءات معاملات المواطنين في دوائر التسجيل العقاري، وبعد جهود كبيرة خدمة للمواطنين. وقالت عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب ابتسام هاشم، ان القرار سيساهم في تخفيف المراحل التي يعياني منه المواطن خلال اجراءاته في دائرة التسجيل العقاري وغيرها من الدوائر الأخرى تؤدي الى رفع معدلات الفساد وخصوصاً الرشوة، سبب لجوء العقاريات بفضل عمل دوائر التسجيل العقاري عن عمل البلديات، لافتة الى ان المواطن يعني من مشاكل في بعض الدوائر خصوصاً تلك التي تتطلب براءات نهائية للعقارات هي من تدفع الى دفعهم الرشوة. ويشير المراقبون الى ان دوائر التسجيل العقاري ليس لها علاقة ببعضها البعض، لأن رحلة المواطن لإنجاز معاملته العقارية تأخذ طريقاً طويلاً ما بين

هذا التعديل، مبينا ان العمل مازال مستمراً ومتتابعه جاريه بين السيد المدير العام واللجنة القانونية في مجلس النواب لاستكمال المواقف واصدار قانون التعديل بصورته النهائية، وأشار السعدي الى انه تم اجراء بعض اللقاءات مع مجموعة من المسؤولين في وزارات البلديات والأشغال ووضح المتحدث الرسمي باسم وزارة العقاري زكي عباس، ان هذه الجهة ترحب بقرار مجلس الوزراء بتقليل اجراءات الروتينية الخاصة بنقل العقاريات بفضل عمل دوائر التسجيل العقاري عن عمل البلديات، لافتة الى ان المواطن يعني من مشاكل في بعض الدوائر خصوصاً تلك التي تتطلب براءات نهائية للعقارات هي من تدفع الى دفعهم الرشوة.

لشهر طالب من خلالها مدير عام دائرة التسجيل العقاري بتبسيط اجراءات التسجيل باسم الوزارة وكان المتحدث الرسمي باسم الوزارة حيدر السعدي قد قال: ان لجنة العفاء عن كاهل المواطن الذي يعياني الكثير عند مراجعته لدوائر التسجيل برئاسة مدير عام دائرة التسجيل العقاري. واضاف: اصحاب ممارسة الفساد، يسيرون في دوائر العقاري عن عمل البلديات، لافتاً الى ان المواطن يعني من مشاكل في بعض الدوائر خصوصاً تلك التي تتطلب براءات نهائية للعقارات هي من تدفع الى دفعهم الرشوة.

خلال زيارته مديرية تنفيذ الكرايدة مدير عام التنفيذ: الزيارات التفقدية لدوائر تساهمن في تذليل معوقات العمل

افتتاح دائريتي كاتب العدل المسائي في البياع ومدينة الصدر بغداد تسهيل انجاز معاملات المواطنين



وقال مدير العام: الزيارات المستمرة لدوائر التنفيذ، تأتي تلبية لاحتياجات العمل الجماعي دوائر التنفيذ في بغداد والمحافظات، مؤكداً ان هذه الزيارات تساهمن في تخفيف الكرايدة المعيشية الميدانية، ومتتابعة سير الاعمال لتفادي احتياجات المواطنين بالوقوف على طلباتهم واحتياجاتهم.



مجلس محافظة ذي قار يفرض رسوم على نقل الملكية

مدير عام دائرة التسجيل العقاري: الدائرة لا علاقة لها بهذا الاجراء

أكد مدير عام دائرة التسجيل العقاري (السيد مهدي طالب على)، ان الدائرة جهة تنفيذية وليس تشريعية، عملها تنفيذ القوانين المنشورة عن الجهات التشريعية المختصة، وانها لا تفرض اي رسوم خارج الاطار العام للقانون المعول بها في الدائرة.

وقال مدير العام، ان مجلس محافظة ذي قار اصدر خلال جلسه المنعقدة بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٥، والمتضمن فرض رسوم على نقل الملكية، حيث فرض رسوم مقدارها (١٠٠٠) عشرة الاف دينار لنقل ملكية العرصة، و

خمسة وعشرون الف دينار لنقل ملكية بناية او دار سكن، تستحصل من دوائر التسجيل العقاري بوصول اعمار ذي قار ونوعه في صندوق الاعمار كإيراد حالي للمحافظة.

واوضح، ان هذا القرار صدر بجماع اعضاء مجلس المحافظة واستناداً على قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مبيناً ان الغاية منه هو انشاع وتحسين الواقع الخدمي للمحافظة.

وبناءً، ان دائرة التسجيل العقاري لا علاقة لها بإصدار هذا القرار، كونها جهة تنفيذية، مضيفاً ان مجلس المحافظة شخص موظفين من خارج دائرة التسجيل العقاري تقوم باستيفاء تلك الرسوم.

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

افتتاح دائريتي كاتب العدل المسائي في البياع ومدينة الصدر بغداد / العدل والمجتمع

وكشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المدير العام: ان العمل على فتح واستحداث دوائر جديدة في بغداد والمحافظات ثاني ضمن اهالي الدينتين الذين عبروا عن شكرهم لهذه الخطوة التي من شأنها ان تساهمن في تسريع انجاز معاملاتهم في دائريتي الكاتب العدل.

افتتح مدير عام دائرة الكتاب العدول (حسين عبد بيبي)، دائريتين جديدتين للكتاب العدول في (البياع ومدينة الصدر) المسائي، لتخفيف الزخم الحاصل في الدوائر الرئيسية في المناطق ذات الزخم اذا تم افتتاح دائرة البياع المسائي ودائرة السكاني العالى.

وقال المدير العام: ان العمل على فتح دائرة الجديدة في بغداد ترحيباً واسعياً من اهالي الدينتين الذين من شأنها ان تساهمن في تسريع انجاز معاملاتهم في دائريتي الكاتب العدل.

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي: إن حركة الإحصائية النهائية بإجمالي حركة التسفيه نحو (١٣٤٢) نزيلاً، مؤكداً مواصلة أقسام الاستقبال وإخلاء سبيل والتسيير والجانق القانونية والأقسام المساعدة لها في الدائرة العامة لعملها على مدار اليوم وساعات متأنية لمتابعة قضايا النزلاء والتسريع في إجراءات إطلاق السراح اليومية.

وأضاف السعدي: إن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بضرورة الإسراع في الإجراءات الإدارية الخاصة بإطلاق السراح والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لجسم قضايا الموقفيين والمنتسبين لفترة محكوميتهم.

ويشار إلى أن حركة التسفيه ونقل النزلاء تتضمن نقل النزلاء بين الأقسام الإصلاحية وتأمين إحضارهم أمام المحاكم وإطلاق سراح النزلاء والإحالات لطيبة واستلامه وإعادته إلى جهة الطلب.

أكملت مواصلة العمل للتسريع في إجراءات إطلاق السراح وزارة العدل: إطلاق سراح (٤٦٠) نزيلاً خلال شهر حزيران الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

كشفت وزارة العدل، عن إطلاق سراح (٤٦٠) من النساء الت زيارات، وتأمين إحضار (٤٣) نزيلاً أمام المحاكم خلال شهر حزيران من العام الحالي ٢٠١٥.

<p

بجهودنا سنبني الوطن

الرقي الذي تنتهده أغلب شعوب العالم سبقة انتكاسات كبيرة نتيجة حروب او صراعات داخلية تكون نهايتها ان يقف الشعب موقفاً موحداً لإعادة البناء، ودائماً ما تكون الخطوات الأولى في هذا المضمار البدء ببناء الإنسان الذي يكون الأساس الرصين للتقدم وتقديم اسس الخصارة والتطور، ودائماً ما تقدم التجارب التي مرت بها البشرية خلال الفترات السابقة ارض خصبة للابتكار والابداع وانتقاء ما ينفع الحالة العراقية في الوقت الحاضر.

وأزدادات في الاونة الاخيرة ظاهرة هجرة الشباب الى الخارج هرباً من الواقع ويسعي لهذه حياة جديدة في بلد آخر، هذه الحالة الخيرية تتسامس في افراغ البلاد من الكفاءات العلمية وطاقات كثيرة بالامكان ان يساهم في إعادة بناء العراق واعماره بدلًا من الاعتماد على الشركات والخبراء الاجنبية، وتؤكد التقارير للمؤسسات العالمية المتخصصة في شؤون اللاجئين والmacaques البشرية، ان العراق اكثر بلدان العالم استنفافاً للحقوق، والذي تنتشر طاقاته البشرية في شتى صنوف العلم والمعروفة باغلب بلدان العالم ويدبرون اكبر المستشفيات ومرافق العلاج فيها، وقررت هذه المؤسسات ان تكلفة (صناعة العقل)، اي معدل الانفاق على الطالب وصولاً الى مرحلة الخروج واعطالة الطالب ما يقارب المليون دولار، في حين اموالاً كثيرة تختفي اخر من ٢٠٠ طبيب عراقي عن الكفاءات الأخرى.

ونرى مما تقدم ان العراق فقد طاقات علمية كبيرة خلال السنوات الماضية ومن المهم ان يساهم الشعب في بناء الساسة الدولة الديموقراطية، لأن الحكومة وحدها لا يمكنها ان تحقق اي من برامجها وخططها الاستراتيجية دون مشاركة فعلية من الشعب، وفي بلدنا افضل كبار الجماعات الإرهابية وضياعها اعلانها التخريبية من الشعب، هذه التغيرات تفرض على إعادة الأعمار والنهوض به من ركام الحروب، هذه التغيرات تفرض على الموظفين المساهمة في عملية تغيير الواقع العام في البلاد، وتجاوز الحالات السلبية بدلًا من ان يبحث لها عن فرصة عيش هانئ بالهرب وطلب اللجوء في احد الدول الاجنبية، لأن هذه الحالة تعد هروب من الواقع وتكررها لمحظط الاطاحة بوعده الشعب غير افراغ البند من محتواه، وبالاخص من العقول والذكاء العلية والثقافية والتي من الموقول عليها ان تأخذ دورها في ترصين تجربة بناء اولة المؤسسات والقانون.

وهنا يجب ان يأخذ الموقف دوره الكبير بالمشاركة في رفع الخط البياني للحياة العامة من خلال بذل اقصى الجهود لرفع مستوى العمل وكفاءته، والتي يدورها ستنصب في بوتقة تقديم الخدمة العامة للمواطن، وحربي جميع الموظفين ان يساهموا بدفع عجلة العمل ومحاربة الفساد وهذه الأمور بجعلها ستكون بمثابة المؤازرة لرجال القوات الأمنية وهم يخوضون حربهم ضد الإرهاب.

التجاهات الكبيرة المتقدمة في وزارة العدل شكلت انعطافة على مستوى العمل في مؤسسات ودوائر الدولة، ويشكل مسعى وزير العدل د. حيدر الزامي ورنكت لهم من شأنه ان يُحدث نقلة كبيرة في اسلوب العمل الحكومي والانتقالي به من التقديري الى (الاكتروني)، وهذا التحول يُعد احد اهم المنجزات التي ستوثق تمارها خلال الفترة المقبلة، من خلال مساعتها في توفير ارسيف كامل للمعلومات والوثائق المخوّنة والتي ستحد من ميليات الضياع والتلف، مما أنها ستبعد حد للتلعب والفساد وتضرب على بد المفسدين، إضافة إلى أنها ستحقق سرعة في انجاز معاملات المواطنين وهذه المنجز من شأنه وضع حد للرشوة.

الجهود الفنية للموظفين في الدوائر العالمية ستشكل بمجملها عملاً جمعياً يساهم في ترسیخ تجربة العمل باللتقطام الالكتروني، وتتوفر الأرضية

الازمة لنادي الوزارات ومؤسسات الدولة لتطبيقها

وصولاً الى مصاف الحكومة الالكترونية والتي

تشكل مقدمة لمرحلة (الحكومة الالكترونية).

وهذا المشروع سيوفر على الموظف والمواطن

ال الكثير من الدهر والوقت في انجاز أعماله

وتقديم الخدمات، كما ان هذا البرنامج المنظور

من شأنه ان يضع نهاية لأسلوب التقليدي في

مراجعة الدوائر الحكومية وانجاز

اي من المعاملات عبر الانترنت

و بشكل مباشر.



د. حيدر الزامي

وزير العدل

د. حيدر الزامي

وزير